The Importance of the City Unit System in Local Public Administration in Morocco

Younes BENHDECH[1]

Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences
Sidi Mohammed ben Abdallah University
Fez, Morocco

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 7

To cite this article: Benhdech, Y. (2024). The Importance of the City Unit System in Local Public Administration in Morocco. Science Step Journal, 2(7), 583-607. https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121333. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This study explores two key elements: the "City Unit System" and territorial communities, within Morocco's administrative reforms to promote decentralization. These reforms aim to unify local efforts and enhance the management of large cities with populations over 500,000.

The City Unit System is an innovative model designed to streamline local governance, reduce administrative overlap, and improve the efficiency of public services. Given the critical role of territorial communities in sustainable development, the study underscores the importance of strengthening collective work mechanisms.

Focusing on practical applications in cities like Casablanca, Rabat, Fez, and Marrakesh, the research evaluates how this system addresses challenges such as overlapping powers and coordination issues. It also examines its contributions to improving local governance and offers recommendations for enhancing its effectiveness.

This study analyzes legal frameworks and real-world practices, to provide a comprehensive understanding of the City Unit System, its potential to rationalize urban management, and solutions to overcome its challenges.

Keywords

City Unit, territorial Communities, sustainable Development.

[1] anisbenabdallah10@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أهمية نظام وحدة المدينة في التدبير العمومي المحلي بالمغرب

د. يونس بن احدش[2]

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس، المغرب

ملخص

تهدف تبحث الدراسة في متغيرين أساسيين: نظام وحدة المدينة والجماعات الترابية، وذلك في سياق الإصلاحات الإدارية التي اعتمدها المغرب لتعزيز اللامركزية واللاتمركز. والذي جاء كآلية لتوحيد الجهود المحلية وإدارة المدن الكبرى بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، مع التركيز على المدن التي يفوق عدد سكانها 500 ألف نسمة.

تنبع أهمية الدراسة من المكانة الحيوية التي تحتلها الجماعات في تدبير الشأن العام المحلي، وضرورة تحسين آليات العمل الجماعي لضمان التنمية المستدامة. ويمثل نظام وحدة المدينة نموذجًا مبتكرًا يسهم في توحيد الرؤى وتقليل التداخل الإداري، مما يعزز من كفاءة الخدمات المقدمة على المستوى المحلي. تسهم الدراسة في تقديم رؤية شاملة حول نظام وحدة المدينة كبديل للتقسيم الإداري التقليدي في المدن الكبرى. تسلط الضوء على دوره في تعزيز كفاءة إدارة الشأن المحلي وتوحيد الرؤى، مع تقديم مقترحات لتحسين هذا النموذج وضمان تحقيق أهدافه التنموية. كما تعمق معرفتنا بالتحديات التي تواجه تطبيق النظام وتطرح حلولًا لتعزيز فعاليته.

بحث تهدف الدراسة إلى معالجة التساؤل الرئيسي: ما هي الإسهامات الحقيقية التي قدمها نظام وحدة المدينة لتحسين إدارة الشأن المحلي؟ وما هي المشاكل التي يطرحها هذا النظام؟ وذلك بالنظر إلى تداخل الصلاحيات بين الهيئات الإدارية، وتحديات التنسيق بين الجماعات والمقاطعات.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، يستند إلى تحليل القوانين المنظمة (مثل الميثاق الجماعي والقوانين التنظيمية للجماعات) ومراجعة الممارسات العملية لمدن كبرى (مثل الدار البيضاء، الرباط، وفاس، مراكش). كما تشمل منهجًا نقديًا لتقييم فعالية النظام ومدى توافقه مع الواقع المغربي، مع تقديم مقترحات لتحسين الأداء. من خلال محورين رئيسين، الأول ظام وحدة المدينة: مدخل للارتقاء بدور الجماعات والثاني واقع وآفاق نظام وحدة المدينة في عقلنة تدبير الشأن والثاني.

الكلمات المفتاحية

وحدة المدينة. الجماعات الترابية. التنمية المستدامة.

مقدمة:

[2] Younesbenhdech1990@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

عمل المغرب خلال السنوات الأخيرة على إدخال اصلاحات كبيرة همت بالأساس ترسيخ اللامركزية واللاتمركز الإداري، وتدعيم أسس الديمقراطية المحلية وتكريس العدالة المجالية من خلال توزيع الاختصاصات والمشاركة المحلية في صنع القرار.

حيث خول المشرع للجماعات صلاحيات جديدة بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية في اطار تفعيل مقاربة نظام وحدة المدينة الذي أسس له الخطاب الملكي الافتتاحي للدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة لجلالته في العرش، المقاصد الأربعة التي ينبغي أن تحكم إصلاح الميثاق الجماعي في أفق نهوض الجماعات المحلية بدورها كفاعل اقتصادي واجتماعي أساسي على المستوى المحلي والجهوي[3].

ومن بين المقاصد التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس، لكي تحكم الإصلاح المذكور، إحداث نظام جديد لإدارة المدن يكرس مبدأ وحدة المدينة المسيرة من قبل مجلس المدينة، الذي يمارس كافة المسؤوليات البلدية، وإلى جانبه مجالس للمقاطعات بمثابة وحدات فرعية غير متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتدبير الشؤون التي تتطلب القرب من المواطنين.

وتفصيلا للموضوع لابد من تعريف بعد المصطلحات المفتاحية التي جاءت في العنوان:

- **المقاطعات:** تعتبر المقاطعة وحدة إدارية لتصريف عمل الجماعات وتنزيل الخدمات على مستوى القرب، وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتتوفر على مجالس، وهي وحدات غير متمتعة بالشخصية الاعتبارية تابعة للجماعة.

  وتحدث بمرسوم يتم اقتراحه من وزارة الداخلية، يحدد حدودها الجغرافي وعدد أعضاءها[4].

- **نظام وحدة المدينة:** هو أسلوب تدبيري استمده المغرب من التجربة الفرنسية لمساعدة الجماعات الكبرى ذات التعداد السكاني الذي يفوق 500 ألف نسمة، لتصريف أعمالها عبر احداث مقاطعات تابعة للجماعة.

وقد عرف السيد "العماري عبد العزيز" عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية الرئيس السابق لجماعة الدار البيضاء االكبرى نظام وحدة المدينة على أنه " ليس مصطلح قانوني إنما هو تطور لمسار تنزيل مقتضيات دستورية جاء بها الميثاق الجماعي والقانون التنظيمي للمالية لمصطلح التدبير الحر."[5]

وقد عرفه "محمد غيلان الغزواني" النائب الأول لعمدة طنجة بأنه أسلوب للحكامة المحلية وتجويد الخدمات، وتوفير التضامن بين المكونات التروبية، الجماعة والمقاطعات المجردة من الصفة المعنوية ومن الاستقلال المالي، بالإضافة إلى ضمان تنمية محلية منسجمة ومستدامة[6].

ومما لا شك فيه أن نشأة المؤسسة المحلية بالمغرب تعود لقرون عديدة عاش فيها المغرب تشكيلة ترابية عمادها النظام القبلي، تتأقلم حسب الظروف مع المعطيات الطبيعية والبشرية لجغرافية المغرب. خصوصا أن المدن بشكل أو بآخر كانت تخضع

---

[3] - فلسفة نظام وحدة المدينة، نشر في جريدة التجديد بتاريخ 2 شتنبر 2003، ونشر في موقع مغرب، https://www.maghress.com، آخر زيارة 7 غشت 2024.

[44] - المادة 217 من القانون 113.14، الظهير الشريف1.15.85، الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 الموافق ل 20 رمضان 1436، والصادر بالجريدة الرسمية عدد6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015 الموافق ل 6 شوال 1436.

[5] - عرفه السيد العماري عبد العزيز، نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة، ندوة تحت عنوان واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف فريق العدالة والتنمية، بتاريخ 15 ماي 2018. بمقر البرلمان ، الرباط.

6 - ندوة نظمتها جمعيات المجتمع المدني بدعم وتنسيق مع مقاطعة مغوغة، حملت عنوان "نظام وحدة المدينة ودوره في تنزيل السياسات العمومية"، طنجة ، 19 مارس 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لتسيير لا مركزي مخزني فإن الأرياف كانت تعرف تنظيما وتكييفا خاصا، بدأ في فترة الحماية ضمن النظام المخزني ذو التقطيعات الترابية المتميزة[7].

وجاء نظام وحدة المدينة كتنظيم إداري حديث ليعوض نظام المجموعات الحضرية والمجالس البلدية في المدن الكبرى. حيث سعى آنذاك القانون 00-78 المعدل[8]، إلى معالجة مشكلة الانقسام الذي عانت منه المدن الكبرى نتيجة لتقسيمات متعددة لمجالها.

هذه التقسيمات أدت إلى سوء توزيع الإمكانيات وتفتيتها بين عدة جماعات ومجموعة حضرية، مما أسفر عن زيادة عدد البنيات الإدارية وتداخل في الصلاحيات، وصعوبة في وضع خطة شاملة لإدارة المدينة. كما أدى ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير على حساب التجهيز والاستثمار، مما تسبب في تبذير الموارد وإضعافها. وبموجب هذا القانون القانون، تم استبدال المجموعات الحضرية بنوعين من الجماعات منها الجماعات غير المقسمة إلى مقاطعات والجماعات الخاضعة لنظام المقاطعات[9].

بدلاً من وجود هيئات متعددة، يجمع نظام وحدة المدينة كل الصلاحيات تحت إدارة مركزية واحدة، مما يسهل التنسيق ويزيد من كفاءة الإدارة والخدمات في المدينة.

وشكلت سنة 2003 محطة متميزة وتاريخية في إطار تنزيل نظام وحدة المدينة الذي جاء بعد الخطاب الملكي بهدف التغلب على التقطيع الترابي القديم الذي كان يركز على الاعتبارات الأمنية ويغفل النظرة التنموية.

تم تحديد اللبنة الأساسية لمفهوم نظام وحدة المدينة كأساس للتدبير الإداري داخل المدن الكبرى بالاعتماد على المقاطعات كوحدات إدارية وترابية للتنزيل الأوراش التنموية لبعض الجماعات الكبرى[10].

حيث جاء هذا الإصلاح في البداية مع تعديل القانون رقم 00,78 المتعلق بالميثاق الجماعي[11]، والذي اقتصر تطبيق نظام وحدة المدينة في البداية على كل مدينة يفوق عدد سكانهما 750 ألف نسمة، وهو ما اقتصر على مدينة فاس والدار البيضاء فقط[12].

والذي استنسخه المغرب من فرنسا، لكن نسينا أن المؤهلات المجتمعية لدولة فرنسا مختلفة عما هو موجود عندنا في المغرب. أن نظام وحدة المدينة استنسخه المغرب من فرنسا[13].

إلا أنه وتداركا لهذا الشرط الذي لا يتماشا مع التصور الذي وضعته الحكومة آنداك، لمحاولة تعميم التجربة وتطبيقها على أعلى نطاق، تم تحديد شرط تطبيق نظام وحدة المدينة على المدن التي يفوق تعداد سكانها 500 ألف نسمة، بدل 750 ألف نسمة،

---

[7] - إلياس أردة، بلال الزروالي، عادل مفتاح، المجالس الجماعية بالمغرب: من التدبير القبلي إلى التدبير العصري، المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 3 العدد 1، 2021، ص 123.

[8] - قانون رقم 00-78 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-297 صادر في 25 من رجب 1423 (213 أكتوبر 2002) المتعلق بالميثاق الجماعي.غيرت وتممت بالمادة الأولى من القانون رقم 08-17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-08-153 بتاريخ 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009). عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009).

[9] - فاضل عبد الرحيم، التنظيم الجماعي بالمغرب على ضوء قانون 78، ندوة علمية، وزارة الداخلية الكتابة لعامة مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية، مركز التكوين الإداري، الدار البيضاء.

[10] - يسين العمري، نظام وحدة المدينة.. هل نجح في البيضاء؟ ، جريدة هيسبريس الالكترونية، نشر بتاريخ 19 فبراير 2019، https://www.hespress.com/480016.html، آخر زيارة 12 يونيو 2024.

[11] - القانون رقم 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي، سابق الذكر.

[12] - فلسفة نظام وحدة المدينة، مرجع سابق. آخر زيارة 12 غشت 2024.

[13] - ولد القابلة إدريس، مفهوم وحدة المدينة بالمغرب و المشاركة المحلية، الصادر بالمجلة لإلكترونية إيلاف، بتاريخ 1 أبريل 2004، https://elaph.com/Web/Archive/1068127087461933700.htm، آخر زيارة 23 يوليوز 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وهو ما سمح بدخول عدة مدن أخرى حيز تطبيق هذه التجربة، من خلال المصادقة على هذا النظام في الدورة التشريعية الاستثنائية لمجلس النواب بموجب القانون رقم 03-01[14]، الذي يعدل القانون 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي، ليشمل نظام وحدة المدينة أربع مدن إضافية هي مراكش والرباط وسلا وطنجة، بالإضافة إلى الدار البيضاء وفاس.

ومع التعديل الذي شهده الميثاق الجماعي في سنة 2009، تأكد الطرح الذي مفاده أن اختصاصات المجلس الجماعي لم تعد تقتصر على التدبير التقليدي (تدبير القرب)، عبر إحداث "شركات التنمية المحلية" (في شكل شركات مجهولة الاسم)، للتغلب على عجز في التدبير والبطء البيروقراطي[15].

بل أصبح للمجلس القدرة على اتخاذ قرارات بشأن أنماط إدارة عددة مرافق من خلال التفويض المباشر، المناقصات، أو أساليب أخرى للتدبير المفوض، إضافة إلى ذلك أصبح بإمكانه ممارسة عدد من الاختصاصات التي قد تمنحها له الدولة.

وتعزز هذا الأسلوب في تدبير الجماعات الكبرى مع دخول القوانين التنظيمية للجماعات الترابية حيز التنفيذ سنة 2015 بالأخص مع صدور القانون التنظيمي 113.14 للجماعات[16]، والذي جاء أكثر تفصيلا لدور المقاطعات كوحدات إدارية تابعة للجماعات وحددت الاختصاصات المتعلقة بها[17].

وتكمن **أهمية هذا الموضوع** من خلال المكانة التي تحتلها الجماعات في تدبير الشأن العام المحلي كشريك للدولة، وضرورة إلتزام المشرع بوضع كل الضمانات والتحفيزات لممارسة عملها، وهو ما يظهر من خلال محاولة تعميم وحدة المدية على أغلب الجماعات الكبرى لأثره الإيجابي الذي يشكل تدبيرا مؤسستيا بديلا يهدف إلى تحسين إدارة الشأن المحلي وتوحيد الرؤى والتصورات عبر إنشاء مجلس جماعة موحد، مصحوبًا بمجالس مقاطعات تابعة له.

وتتمثل **الإشكالية** في كيفية تحسين إدارة الشأن المحلي وتوفير رؤية شاملة ومنسجمة للمدينة، في ظل تعدد الهيئات الإدارية التي كانت تتولى شؤون المدن الكبرى. وضعف التوزيع السابق للإختصاصات بين الجماعات والمجموعات الحضرية، الشيء الذي أدى إلى تباين في الرؤى وتداخل في الصلاحيات، مما أثر سلبًا على فعالية الإدارة وكفاءة الخدمات المقدمة.

لذلك جاء حل نظام وحدة المدينة لتجاوز هذه المشكلة عبر تبني نموذج جديد يتضمن مجلس جماعة واحد وموحد يكون المسؤول الأساسي عن إدارة المدينة ومحاولة تعميمه أكثر، عبر تأسيس مجالس مقاطعات تابعة للمجلس الجماعي بدون شخصية معنوية مستقلة، لتوحيد الرؤى والتصورات، وتقليل التداخل بين الهيئات الإدارية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات.

لكن الإشكال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو كالآتي:

---

[14] - ظهير شريف رقم 202-02-1 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 01-03 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 غشت 2002، عدد 5029.

[15] - وكيلي فاطمة الزهراء، المنازعات القضائية للجماعات الحضرية نظام وحدة المدينة - الجماعة الحضرية لفاس- نموذجا. رسالة لنسل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2013. ص 18.

[16] - القانون التنظيمي 113.14، المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف1.15.85، الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 الموافق ل 20 رمضان 1436، والصادر بالجريدة الرسمية عدد6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015 الموافق ل 6 شوال 1436.

[17] - القسم السادس من نفس القانون. المتعلق " مقتضيات خاصة بالجماعات ذات نظام المقاطعات".

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ما هي الإسهامات الحقيقية التي قدمها نظام وحدة المدينة للتدبير الجماعات عن طريق لمقاطعات؟

وماهي هذه المقاطعات وأهم اختصاصاتها؟

وماهي أهم المشاكل التي يطرحها هذا التدبير؟

كل هذا سنحاول التطرق له من خلال خطة عمل محكمة تهدف إلى وضع هذا الموضوع في قالب يرصد كل معالم هذا الموضوع.

المحور الأول: نظام وحدة المدينة مدخل للارتقاء بدور الجماعات

المحور الثاني: و اقع و آفاق نظام وحدة المدينة في عقلنة تدبير الشأن المحلي

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المحور الأول: نظام وحدة المدينة مدخل للارتقاء بدور الجماعات

تسعى الجماعات إلى تطبيق آليات فعّالة لضمان تحسين إدارة الشأن المحلي وتعزيز كفاءته، من خلال اعتماد أساليب جديدة لتقليل التداخل بين الوحدات الترابية وتعزيز كفاءة الجماعات وتحسين جودة خدماتها.

وقد حاول المشرع تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ وتنزيل نظام وحدة المدينة **(الفقرة الأولى)**، والذي أصبح يشكل الصيغة الجديدة للتدبير الجماعي بالمغرب بالنسبة بالجماعات الكبرى من خلال تحديث دور المقاطعات وترشيد عملها. **(الفقرة الثانية).**

الفقرة الأولى: تنزيل نظام وحدة لمدينة بالمغرب

أعطى صاحب الجلالة توجيهاته في خطاب له بمناسبة افتتاح أشغال الدورة الخريفية لسنة 2000 لنهوض بدور الجماعات، حيث تحدث سموه عن مشاكل تدبير الجماعات المحلية في تلك الفترة، مؤكدا أنه "لكي تنهض هذه الجماعات بدورها فاعلا اقتصاديا واجتماعيا أساسيا، فقد آن الأوان لاستبدال تدبيرها الإداري البيروقراطي بتدبير ديمقراطي مسؤول محفز للاستثمار"، داعيا بذلك إلى إصلاح ميثاق الجماعات المحلية الجماعية والإقليمية والجهوية آنذاك، مضيفا أن هذا الإصلاح يجب أن تحكمه أربعة مقاصد، أهمها "إحداث نظام جديد لإدارة المدن.. يكرس مبدأ وحدة المدينة المسيرة من قبل مجلس المدينة الذي يمارس كافة مسؤوليات البلدية، والى جانبه مجالس للمقاطعات بمثابة وحدات فرعية غير متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعنى بتدبير الشؤون التي تتطلب القرب من المواطنين"[18].

شكل إصلاح القانون رقم 00 78 المتعلق بالميثاق الجماعي، إنطلاقة لتنزيل ما جاء به الخطاب الملكي بوضع" المقتضيات الخاصة بالجماعات الحضرية الخاضعة لنظام المقاطعات" مع صدور القانون رقم 17.08 [19].

حيث أخضع الجماعات الحضرية التي يفوق عدد سكانها 500 ألف نسمة لهذا لنظام وحدة المدينة.

من أجل تجاوز التنظيم السائد في السابق والذي كان يعرف بنظام المجموعات الحضرية، جاء للحد من التفاوت الكبير الذي تعرفها الجماعات في صناعة القرار وخلق تنمية الذي كان سائدا، وتفتيت الموارد المالية، وتشتت الجهود... وبالتالي خلق بديل مؤسسي لعقلنة تدبير الشأن المحلي، وتوحيد الرؤى وشمولية التصورات، من خلال مجلس جماعة واحد وموحد، ومجالس مقاطعات تكون تابعة للمجلس وتفتقر للشخصية المعنوية[20].

وقد عرف نظام وحدة المدينة انطلاقته سنة 2003 مع ستة جماعات كبرى وكان ذلك من نصيب المدن التالية: الدار البيضاء، الرباط و طنجة، مراكش، فاس، سلا.

وهي نفس المدن التي كرسها النص الثاني، بالاسم وبالقانون، وبشكل تحكمي، وكان الهدف من وراء إقرار" نظام وحدة المدينة".

[18] - حضراني أحمد، الدار البيضاء مدينة التناقضات الكبرى وأضعف النماذج في مجال التدبير،على موقع https://casaoui.ma/991.htm، بتاريخ 8 يونيو 2014، آخر زيارة 8 غشت 2024.

[19] - قانون رقم 17.08 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، سابق الذكر.

[20] - حضراني أحمد، الدار البيضاء مدينة التناقضات الكبرى وأضعف النماذج في مجال التدبير، مرجع سابق.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الفقرة الثانية: دور المقاطعات في تحديث عمل الجماعات الكبرى بالمغرب

إن مفهوم وحدة المدينة أضحى يشكل الصيغة الجديدة للتدبير الجماعي بالمغرب، لكن تطفو إلى السطح التدابير الكيفية بتشغيل آليات فعلية لضمان تحقيق وعقلنته في إدارة الشأن المحلي من خلال العمل به، لتقليل التداخل بين الوحدات الترابية وتعزيز كفاءة الجماعات وتحسين جودة خدماتها.

حيث حدد القانون رقم 17.08 المتعلق بتثميم القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي عدة إختصاصات مهمة لفائدة المقاطعات من خلال تحديد تعريفها والسهر على وضع جميع اختصاصاتها، وهو ما ثمنه وجاء به أيضا القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر سنة 2015،[21] ضمن طيات فصوله.

أولا: مفهوم المقاطعات

تعتبر الجماعات وحدات ترابية لا تتمتع بالشخصية الإعتبارية ولا تكتسب ذمة مالية مستقلة عن الجماعة التابعة لها، حيت تخضع لنظام الجماعات ووحدة المدينة ستة مدن مغربية حددها القانون التنظيمي للجماعات 113.14 صراحة في قسمه السادس، وهي جماعات الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس وسلا[22].

حيث يقوم بتدبير شؤون هذه الجماعات المشار إليها في أعلاه مجلس جماعي، وتحدث بهذه الجماعات مقاطعات لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي،[23] ويتم إحداث وتسمية المقاطعات وتحديد عددها ونطاقها الجغرافي بناء على إقتراح من وزير الداخلية أو من ينوب عليه بواسطة مرسوم[24]، خيث يتكون أعضاء المقاطعة من فئتين: تكون مجلس المقاطعة من فئتين من الأعضاء: أعضاء المجلس الجماعي المنتخبين بالمقاطعة كمستشارين بالمقاطعة، ويحدد القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية[25]، طريقة انتخاب الأعضاء وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها في هذا الأخير. ومستشارو المقاطعة المتخبون وفق الشروط والشكليات المنصوص عليها في القانون المتعلق بمدونة الانتخابات، ويمثل عدد مستشاري المقاطعة ضعف عدد أعضاء المجلس الجماعي المنتخبين بالمقاطعة على ألا يقل عن 10 ولا يتعدى 20[26]. وتتنافى مسؤولية أعضاء أو رئيس المقاطعة مع رئيس الجماعة[27].

وتحدث من أعضاء المقاطعة ثلاث لجان دائمة على الأكثر لتدارس وتباحث القضايا المالية الاجتماعية والثقافية وكذلك التعمير والبيئة داخل تراب المقاطعة، ويمكن أيضا للمجالس إحداث لجان مؤقتة لأغراض معينة ولمدد محدودة من أجل دراسة أووضع تقرير حول

[21] - القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات ،الصادر بتنفيده الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) ، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).

[22] - المادة 216، من القانون 113.14 المتعلق بالجماعات. سابق الذكر.

[23] - المادة 217، من نفس القانون.

[2424] - المادة 218، من نفس القانون.

[25] - القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 21 نونبر 2011 الموافق 24 ذي الحجة 1432، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6987، بتاريخ 17 ماي 2021 الموافق 5 شوال 1442.

[26] - المادة 218، من القانون 113.14، سابق الذكر.

[27] - المادة 218- 219، من القانون 113.14، سابق الذكر.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

واقع معين، ولا يمكنها أن تحل محل اللجان الدائمة. ويتم إنتخاب أعضاءها وتسيير اختصاصاتها وفق للمادة 25 و 26 من القانون التنظيمي 113.14[28].

ثانيا: اختصاصات المقاطعات

تعتبر المقاطعات وحدات ترابية تابعة للجماعة تعنى بتخفيف العبئ على هذه الأخيرة من خلال مساعدتها على تنزيل بعض الأوراش التنمية وقضايا الجوار داخل النفوذ الترابي للمقاطعة وتحت وصاية الجماعة.

حيث يعمل مجلس المقاطعة على أيضا على تصريف القضايا المتعلقة بالقرب، ويتداول لإبداء الرأي في جميع النقاط التي تخص الدائرة الترابية للمقاطعة كلما تطلب الأمر ذلك، كما حدد له القانون وبناءً على طلب مجلس الجماعة.

كما يحق لمجلس المقاطعة أن يقدم اقتراحات بشأن أي مسألة تهم المقاطعة بمبادرة منه، ويستطيع أيضاً تقديم ملتمسات إلى مجلس الجماعة، باستثناء الملتمسات ذات الطابع السياسي."[29]

ويعمل مجلس المقاطعة تحت إشراف مجلس الجماعة ومسؤوليته، بالقيام بممارسة الاختصاصات بناءً على مسؤولية ومراقبة مجلس الجماعة، وإبداء الرأي في جميع الأمور المتعلقة كلياً أو جزئياً بالدائرة الترابية للمقاطعة، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، أو بناءً على طلب المجلس الجماعي، ويقدم أيضا اقتراحات حول المسائل التي تهم المقاطعة بمبادرته الخاصة، ويرسل الملتمسات إلى المجلس الجماعي، باستثناء الملتمسات ذات الطابع السياسي[30]، حسب طبيعة احتياجات المقاطعة.

حيث يمارس المجلس الجماعي الاختصاصات المخولة إلى مجلس المقاطعة عندما يهم إنجاز تلك التجهيزات بتراب مقاطعتين فأكثر، أو عندما تخصص لحاجيات تفوق حاجيات مقاطعة واحدة.

ويمكن أيضا أن تبقى بعض التجهيزات الخاصة بالمقاطعة من اختصاص المجلس الجماعي بسبب طبيعتها أو كيفيات تدبيرها إذا تم البت في ذلك بقرار من الوالي أو العامل بعد الإطلاع على مداولة المجلس الجماعي، ويتم جرد التجهيزات التي تتكفل بها مجالس المقاطعات، ويوضع بالنسبة لكل مقاطعة ويعدل عند الاقتضاء بمداولات متطابقة للمجلس الجماعي ومجلس المقاطعة المعني.

بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون 113.14 على أن مجلس المقاطعة يمارس، تحت إشراف ومراقبة المجلس الجماعي، الاختصاصات الآتية:

- يدرس حساب النفقات من المبالغ المرصودة والحساب الإداري في المقاطعة ويصوت عليهما؛
- يدرس ويصوت على مقترحات الاستثمار التي تعرض على المجلس الجماعي للبت فيها؛
- يقرر في شأن تخصيص الاعتمادات الممنوحة إليه من لدن المجلس الجماعي في إطار منحة إجمالية للتسيير؛

[28] - المادة 224، من نفس القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية

[29] - المادة 229، من نفس القانون.

[30] - اختصاصات مجلس المقاطعة، https://ainchock.casablancacity.ma/ar/article/309/role-du-conseil، آخر زيارة 12 يوليوز 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- يسهر على تدبير وصيانة الأملاك التابعة للملك العام أو الخاص المرتبطة بمزاولة اختصاصاته والمحافظة عليه باتفاق ودعم من المجلس الجماعي، بصفته الخاصة أو بتعاون مع كل طرف يعنيه الأمر، ويقوم بكل الأعمال التي من شأنها إنعاش الرياضة والثقافة والبرامج الموجهة للطفولة والمرأة والمعاقين أو للأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة.
- يشارك في التعبئة الاجتماعية وتشجيع الحركة الجمعوية وفي اتخاذ المبادرة لإنجاز مشاريع التنمية التشاركية؛
- يقرر بشأن إقامة التجهيزات التالية وبرنامج تهيئتها وصيانتها وطرق تسييرها عندما تكون هذه التجهيزات موجهة أساسا إلى سكان المقاطعة وهي: الأسواق وأماكن البيع، والساحات والطرق العمومية والمنتزهات والحدائق العمومية والساحات الخضراء التي تقل مساحتها عن هكتار واحد ودور الحضانة ورياض الأطفال ودور الشباب والأندية النسوية وقاعات الحفلات والخزانات والمراكز الثقافية والمعاهد الموسيقية والبنيات التحتية الرياضية ولاسيما الملاعب الرياضية والقاعات المغطات والمعاهد الرياضية والمسابح[31].

وفي حالة وقوع خلاف بين المجلس الجماعي ومجلس المقاطعة حول تسجيل أحد التجهيزات بالجرد، يتم البث فيه بقرار من الوالي أو العامل كما نص القانون كذلك في اختصاصات استشارية لمجلس المقاطعة، حيث يمكن له تقديم اقتراحات وإبداء آراء حول كل المسائل التي تهم المقاطعة وخاصة يبدي رأيه حول إعداد ومراجعة أو تعديل وثائق التعمير وكل مشروع للتهيئة الحضرية[32].

عندما تهم هذه الوثائق أو المشاريع كليا أو جزئيا الدائرة الترابية للمقاطعة يبدي رأيه حول مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعة بالنسبة للجزء المقرر تنفيذه كليا أو جزئيا داخل حدود المقاطعة، يقترح كل الأعمال الكفيلة بتحفيز وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة يقترح كل الأعمال التي من شأنها إنعاش السكن وتحسين مستوى الحياة وحماية البيئة ويبدي رأيه حول برامج إعادة الهيكلة العمرانية والقضاء على السكن غير اللائق وحماية وإعادة تأهيل المدينة العتيقة وإعادة تجديد النسيج العمراني المتدهور.

ويبدي مجلس المقاطعة أيضا رأيه مسبقا حول مشاريع ضوابط البناء الجماعية وتصاميم السير فيما يخص الجزء المتعلق بتراب المقاطعة، ويقترح التدابير الواجب اتخاذها للحفاظ على الصحة والنظافة العموميتين، ويبدي رأيه مسبقا حول كل العمليات المتعلقة بتدبير الأملاك العمومية والخاصة للجماعة عندما تكون هذه الأملاك متواجدة برمتها داخل تراب المقاطعة يقترح تسمية الطرق والساحات العمومية الكائنة داخل تراب الجماعة.

ويؤخذ أيضا برأيه حول مبلغ الإعانات التي يقترح المجلس الجماعي منحها للجمعيات التي تمارس نشاطها داخل المقاطعة فقط أو تمارسه لفائدة سكان المقاطعة فحسب، أينما كان مقر هذه الجمعيات .

ولا يمكن أن يترتب على رأي مجلس المقاطعة رفع المبلغ الإجمالي للاعتمادات المرصودة من لدن ميزانية الجماعة للجمعيات المذكورة .

وفي حالة عدم إبداء الرأي داخل السبعة أيام التي تلي انتهاء الدورة العادية لشهر سبتمبر على أبعد تقدير، يبث المجلس الجماعي بكيفية صحيحة، ويقترح على المجلس الجماعي الأعمال المتعلقة بتعبئة المواطنين وتشجيع التنمية التشاركية أو الجمعوية وكذا عمليات

[31] - المادة 234، القانون التظيمي 113.14، سابق الذكر.

[32] - المادة 235، نفس القانون.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

التضامن أو ذات الطابع الإنساني التي تهم سكان المقاطعة، هذا ويمكن لمجلس المقاطعة أن يوجه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس الجماعي حول كل مسألة تهم المقاطعة. وتتم الإجابة عن هذه الأسئلة كتابة داخل أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وعند عدم الجواب داخل هذا الأجل يسجل السؤال بطلب من رئيس مجلس المقاطعة بحكم القانون بجدول أعمال الدورة الموالية للمجلس الجماعي. ويحدد هذا الأخير في نظامه الداخلي شروط إشهار الأسئلة والأجوبة يناقش المجلس الجماعي، بطلب من مجلس المقاطعة، كل مسألة تهم المقاطعة. حبث يتم توجيه الأسئلة المعروضة للتداول إلى رئيس المجلس الجماعي ثمانية أيام على الأقل قبل انعقاد دورة المجلس الجماعي ولا يمكن أن يتجاوز الوقت المخصص من طرف المجلس الجماعي للأسئلة المطروحة وللنقط المقترحة بجدول الأعمال من لدن مجالس المقاطعات جلسة واحدة عن كل دورة[33].

المحور الثاني: و اقع و آفاق نظام وحدة المدينة في عقلنة تدبير الشأن المحلي

جاء ولأول مرة مع الإصلاح الذي كرسه القانون رقم 00 78 المتعلق بالميثاق الجماعي سنة 2003، تكريس صيغة المقتضيات الخاصة بالجماعات الحضرية الخاضعة لنظام المقاطعات.

حيث حمل القانون رقم 17.08 . في النص الأول والذي أخضع الجماعات الحضرية التي يفوق عدد سكانها 500 ألف نسمة لهذا النظام، وكان ذلك من نصيب المدن التالية: الدار البيضاء ، الرباط و طنجة،مراكش، فاس، سلا. وهي نفس المدن ، التي كرسها النص الثاني، بالاسم وبالقانون، وبشكل تحكمي، وكان الهدف من وراء إقرار" نظام وحدة المدينة" هو تجاوز تنظيم المجموعات الحضرية وسلبياته، والحد من ذلك التفاوت الصارخ الذي كان قائما بين جماعاتها، و تفتيت الموارد المالية، وتشتت الجهود، رغم ذلك إلا أن واقع هذه الأخيرة لازال يعرف مجموعة من المشاكل التي تعيق تنزيله **(الفقرة الأولى)** والاعتماد عليه كركيزة لتعزيز اللامركزية وتطوير ممارسة الديمقراطية المحلية ببلادنا ونحن على مسافة حوالي 20 سنة من هذه بداية الاعتماد على نظام المقاطعات أو وحدة المدينة.

وبالتالي ميلاد بديل مؤسسي لعقلنة تدبير الشأن المحلي لتعزيز التدبير المحلي من شأنه خلال تعزيز آفاقها لتصحيح الأخطاء وتجاوز المشاكل الذي يطرحها. **(الفقرة الثانية)** وتوحيد الرؤى و شمولية التصورات، من خلال مجلس جماعة واحد وموحد، ومجالس مقاطعات تكون تابعة للمجلس، تفتقر للشخصية المعنوية[34].

الفقرة الأولى: نظام وحدة المدينة في المغرب آلية لتنفيذ وخلق إرادة سياسية واحدة داخل المدينة

اعتمد المغرب تصورا جديدا لتدبير السياسات المحلية داخل المدن الكبرى منذ سنة 2003 كآلية حديثة اقتبسها من التجربة الفرنسية، ما أعطى حرية أكبر للفاعلين المحليين والمدبرين للشأن المحلي في التصرف، بين الجماعة وباقي المقاطعات، ما يجعل من هذا الاحتكاك قاعدة واسعة من الآراء ووتبادل وجهات النظر والمعلومات والمعارف لتعكس الانتظارات الفعلية للسكان.

وقد جاءت تركيبة الجماعات الست التي وضعها القانون الميثاق الجماعي السابق 78.00 التي يتجاوز تعداد سكانها 500 ألف نسمة على الشكل الآتي:

[33] - اختصاصات مجلس المقاطعة، https://ainchock.casablancacity.ma/ar/article/309/role-du-conseil، آخر زيارة 12 يوليوز 2024.

[34] - حضراني أحمد، الدار البيضاء مدينة التناقضات الكبرى وأضعف النماذج في مجال التدبير،على موقع https://casaoui.ma/991.htm، بتاريخ 8 يونيو 2014، آخر زيارة 8 غشت 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أولا: تركيبة المدن الكبرى وأهم مقاطعاتها

بعد مرور عشرون سنة على اعتماد نظام وحدة المدينة لا زال هذا الأخير مقتصرا على ست جماعات كبرى فقط. حيث تتمتع كل جماعة بخصوصية مختلفة تبنى على أساس تقطيع ترابي يراعي حجم التوزيع السكاني داخل المدينة، وأهم التقسيمات المعتمدة داخل كل جماعة كالآتي:

1- **جماعة الدارالبيضاء**[35] : تعتبر جماعة الدار البيضاء أكبر الجماعات على مسوى التراب والمساحة، حيث بلغ عدد سكان مدينة الدارالبيضاء حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، 3.359.818 نسمة مما جعلها تحتل مكانة ريادية من حيث عدد السكان[36].

وتتوفر جماعة الدار البيضاء على ستة عشرة مقاطعة ذات اختصاصات محددة وهي الآتي:

- عين الشق - عين السبع – الفداء- أنفا - ابن امسيك - الصخور السوداء - الحي الحسني - الحي المحمدي - المعاريف - مرس السلطان - مولاي رشيد - سباتة - سيدي بليوط - سيدي البرنوصي - سيدي مومن - سيدي عثمان[37]، وستوضح الصورة الآتية تقاطع ومكان كل مقاطعة دخل تراب جماعة الدار البيضاء.

[35] - تحت حكم السلطان العلوي «سيدي محمد بن عبد الله" تمت تسمية مدينة "كازابلانكا" باسم "الدارالبيضاء" وقد كانت تعرف من قبل باسم "أنفا". كما تم في عهده تشييد متارس لحمايتها من الهجمات البحرية. منذ سنة 1789، تاريخ بناء ميناءها الصغير، اتخذت التجارة مع أوروبا وأمريكا أبعادا كبيرة مما جعل من هذه المدينة مركزا مهما مطلا على المحيط الأطلسي. في عام 1913، عهد الحماية، تم تشييد البنية التحتية الأساسية للدار البيضاء: الميناء المطار، الطرق، السكك الحديدية، ... وقد تم وضع أول مخطط حضري في عام 1918، ثم المخطط الثاني في عام 1952 وذلك بالغرض أساسي والذي هو تحسين ظروف السكن. و قد أضحت الدارالبيضاء، وفي غضون سنوات قليلة، مركزا حضريا كبيرا، الأمر الذي تطلب معه مواكبة وتيرة تنميتها. وكان هذا هو الهدف من المخطط الرئيسي للتنمية العمرانية الذي وضع سنة 1985.

موقع جهة الدار البيضاء الكبرى، https://casablanca.ma/Ar/Page_Centrale.aspx?Id_Page=5290 ، آخر زيارة 22 غشت 2024.

[36] - نفس الموقع، آخر زيارة 22 غشت 2024.

[37] - موقع جماعة الدار البيضاء، https://www.casablancacity.ma/ar/article/297/les-arrondissements-de-la-commune-de-casablanca ، آخر زيارة 23 غشت 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

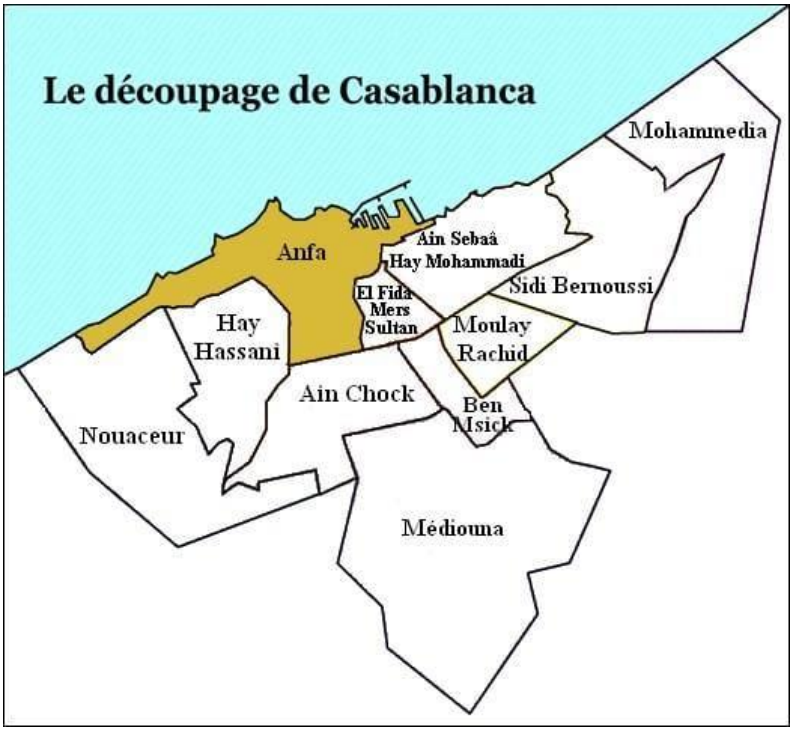

(الصورة1) توضح المجال الترابي للمقاطعات التي تحتويها جماعة الدار البيضاء.

2- **جماعة الرباط**[38]: تعدّ مدينة الرباط من أهمّ المدن المغربيّة على جميع المستويات: الاقتصاديّة، الثقافيّة، التاريخيّة، وحتى على مستوى موقعها الاستراتيجيّ، وتعدّ محطّ اهتمام السياح لوفرة أماكنها الجميلة والتي تحمل طابعاً عربياً قديماً. يتجاوز عدد سكانها 564.936 نسمة[39].

ويعمل مجلس جماعتها بنظام وحدة المدينة منذ عشرين سنة، وتتوفر على خمس مقاطعات داخل تقطيعها الترابي وهي:

[38] - الرِّبَاطُ هي عاصمة المغرب، تقع بجهة الرباط سلا القنيطرة في المنطقة الشمالية الوسطى للبلاد على ساحل المحيط الأطلسي في سهل منبسط فسيح حيث مصبّ نهر ابي رقراق، وهو نهر يفصلها عن مدينة سلا. وتعتبر المنطقة دافئة نسبياً، إذ يصل معدّل درجة الحرارة فيها في فصل الشتاء الى حوالي 12.9 درجة بينما يصل في فصل الصيف إلى حوالي 22.2 درجة. تعدّ مدينة الرباط من أهمّ المدن المغربيّة على جميع المستويات: الاقتصاديّة، الثقافيّة، التاريخيّة، وحتى على مستوى موقعها الاستراتيجيّ، وتعدّ محطّ اهتمام السياح لوفرة أماكنها الجميلة والتي تحمل طابعاً عربياً قديماً. يتجاوز عدد سكانها 564.936 نسمة، أكثر من 98 % منهم مسلمون ينتمون لشرائح اجتماعية مختلفة. احتضنت عددا من المسلمين واليهود الذي هاجروا من الأندلس بعد سقوطها -وخاصة غرناطة- هربا من جحيم محاكم التفتيش. يعمل جزء من سكان المدينة في الإدارة العمومية، والخدمات والتجارة والبناء والأشغال والصناعة الرباط هي ثاني أكبر مدينة بالمغرب بعد الدار البيضاء، وفي السنوات الأخيرة بدأت تصبح مركزا لرجال الأعمال، ولهذا أطلقت المدينة مشاريع طموحة لجذب المستثمرين. يقوم اقتصاد الرباط على مصادر مختلفة منها الصناعة حيث تتوفر على أربع مناطق صناعية، منها صناعة النسيج، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية (الزرابي، الفخار، الخشب، المنتجات الحديدية، الجلود...) كما يعتمد اقتصادها على قطاع التجارة خاصة مع انتشار الأسواق الممتازة والمراكز التجارية الكبرى، وقطاع السياحة الذي يستفيد من مآثرها ومكانتها التاريخية فضلا عن شواطئها، وتتوفر المدينة على مطار دولي، كما اننا طورت وسائل نقلها بشكل كبير لتسهيل حركة المرور والتنقل. تحولت العاصمة المغربية في السنوات الأخيرة من مدينة إدارية هادئة إلى مدينة تضج حياة وحيوية وتسير على خطى العواصم العالمية بعدما أشرف جلالة الملك، نصره الله، على إطلاق البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014- 2018 " الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية"، ومشروع "وصال بو رقراق" و "المسرح الكبير للرباط". هذا البرنامج الممتد على خمس سنوات، مكن العاصمة الإدارية للمملكة من الارتقاء إلى مصاف كبريات الحواضر العالمية، وارتكز على سبع محاور أساسية، هي تثمين الموروث الثقافي والحضاري للمدينة، والحفاظ على الفضاءات الخضراء والبيئة، وتحسين الولوج للخدمات والتجهيزات الاجتماعية للقرب، ودعم الحكامة. كما همت هذه المحاور إعادة تأهيل النسيج الحضري، وتقوية وتحديث تجهيزات النقل، وبعث الدينامية في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز البنيات التحتية الطرقية. موقع عمالة الرباط، https://conseilprefectrabat.ma/، آخر زيارة 27 غشت 2024.

[39] - نفس الموقع، آخر زيارة 27 غشت 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أكدال الرياض – السويسي – اليوسوفية – يعقوب المنصور – حسان، وستوضح الصورة الآتية التقطيع الترابي لهذه المقاطعات على تراب جماعة الرباط.

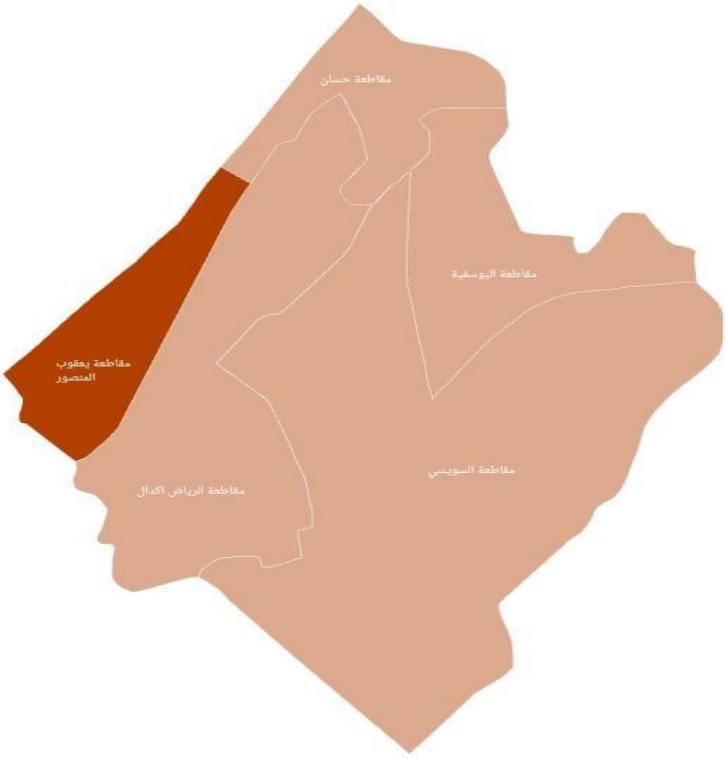

الصورة (2) توضح التقطيع التر ابي لجميع مقاطعات جماعة الرباط.

3- **جماعة سلا[40]:** تأسس أول مجلس جماعي بمدينة سلا سنة 1959 بعد فترة وجيزة من حصول المغرب على الاستقلال وذلك لأجل إرساء دعائم الدولة المغربية الحديثة، في سنة 1992 عرف التنظيم الجماعي مجموعة من المستجدات نتج عنها تقسيم جديد للمدينة إلى خمس جماعات حضرية إلى جانب مجموعة حضرية.

[40] - تعد مدينة سلا من أعرق مدن المغرب الإسلامي، فقد أسست في مطلع القرن الحادي عشر الميلادي على يد أسرة بني عشرة التابعة لإمارة بني يفرن. ومعلوم أن هذه الأسرة كانت قد اتخذت من شالة منطلقا لجهاد إمارة برغواطة، المنحرفة عن الدين الإسلامي، دون أن تقضي عليها بشكل نهائي. ويظهر أن المدينة ورثت اسم شالة وجزءا من سكانها بعد طرد البرغواطيين نحو الجنوب الشرقي. ونظرا لما كان لهذه العشيرة من نفوذ وثروة وعناية بالعلم والأدب.

فقد شكل قصرهم مكان استقطاب للكتاب والشعراء وساهم في جذب بعض السكان من المناطق المجاورة وحتى من الأندلس. وقد أدى ذلك المجهود الأولي إلى ظهور مجال سكني عرف بالبليدة. وفي ظرف وجيز أتت موجة أخرى من المهاجرين الزناتيين والأندلسيين لتتوسع النواة الأصلية بشكل ملحوظ، فقد بنى بنو يفرن في الشمال الشرقي للجامع حومة زناتة.

بعد ذلك بنت أسرة حديثة الاستقرار بسلا هي أسرة بني خيرون الأندلسية حومة جديدة نسبت اليهم هي درب خيار (درب الأخيار). وبالرغم من وصول المرابطين إلى المنطقة سنة 465هـ/1073م وقضائهم على برغواطة وعلى بني يفرن، فقد حافظوا لبني عشرة على سابق شفوفهم وجعلوا منصب القضاء من نصيبهم وحكرا على أفراد أسرتهم. وخلال مرحلة حكمهم بنوا جامع الشهباء الذي كانت تقام فيه الخطبة. وقد عزز المرابطون تحصينات المدينة وأحاطوها بسور من الحجر وبنوا غالبية أبواب المدينة لاسيما تلك التي تنفتح على الاتجاهات الكبرى كفاس وسبتة. وحينما وصل الموحدون إلى مصب نهر أبي رقراق في 526هـ/1132م أمر الخليفة عبد المؤمن بهدم السور الجنوبي للمدينة حتى تسهل مراقبتها، وفي عهده انضمت سلا إلى ثورة قادها ابن هود الماسي.غير انه استرجع جل المناطق التي خرجت عن طاعته، وبلغت سلا في عهده شأنا عظيما.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ويصل تعداد ساكنة جماعة سلا- القنيطرة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما مجموعه 890 403.[41].

هذا النظام استمر إلى غاية سنة 2003 حيث تم اعتماد نظام المقاطعات الحضرية في إطار جماعة حضرية واحدة. نظام وحدة المدينة بدأ العمل به ابتداء من شتنبر 2003، وتتقسم عدد مقاطعات التابعة لجماعة سلا إلى خمسة وهي:

العيايدة - بطانة - احصين - لمريسة – تابريكت، وستوضح الخريطة التالية مكان تواجد كل مقاطعة في تراب جماعة سلا.

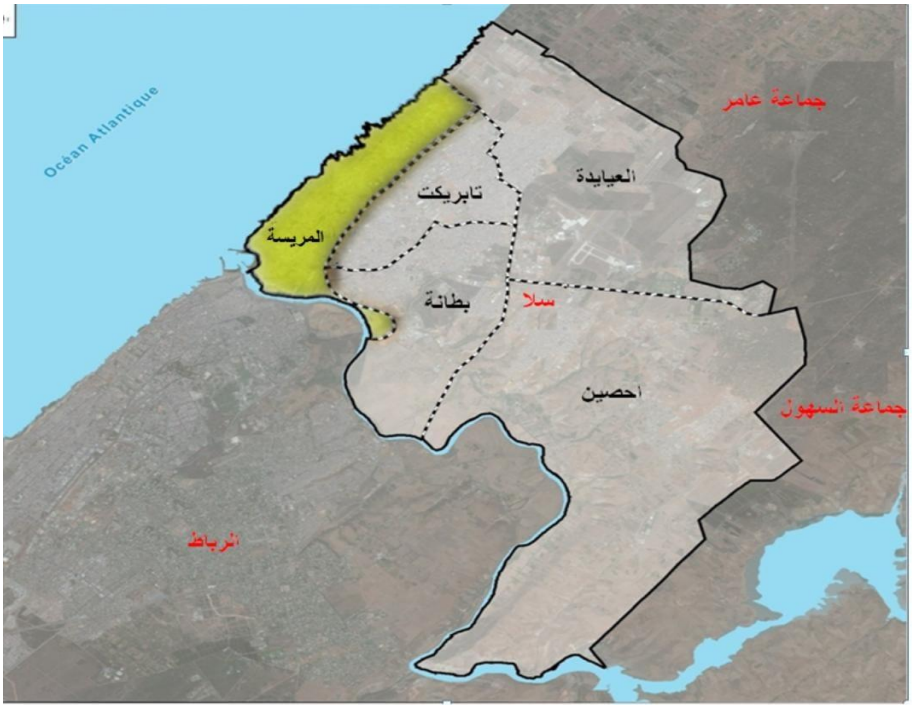

الصور (3) التقطيع الترابي لمقاطعات جماعة سل

وقد اعتنى يعقوب المنصور الموحدي ثالث الخلفاء الموحدين بمدينة سلا عناية خاصة، وشيد جامعها الأعظم الذي يعد أكبر مساجد المغرب آنذاك، في 593هـ/1196م، كما بنى في الجهة الجوفية من الجامع مدرسة لتدريس القرآن والحديث، والى هذه المرحلة يرجع بناء مسجد داود بحومة بورمادة المميز بشكل صومعته غير المكتمل (المكرجة). وفي السنة الموالية شهدت المدينة بناء حي جديد هو الطالعة، وتم ربطها بالعدوة الرباطية بواسطة قنطرة بلغ عرضها عشرة امتار.

موقع جماعة سلا،http/.villedesale.ma: ، آخر 25 غشت 2024.

[41] - نفس الموقع، آخر 25 غشت 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

4- **جماعة فاس**[42]: تخضع مدينة فاس لنظام وحدة المدينة، ويصل تعداد سكان مدينة فاس حسب آخر إحصاء لسنة 2014 تزيد عن تزيد عن 1.100.000 نسمة[43].

وهي تتشكل من مجلس جماعي وستة مقاطعات:

مقاطعة أكدال - مقاطعة سايس - مقاطعة فاس المدينة - مقاطعة جنان الورد - مقاطعة المرنيين - مقاطعة زواغة.

[42] - تشكل مدينة فاس القطب الحضاري الأول للجهة والثالث وطنيا بعد كل من الدار البيضاء والرباط-سلا، بساكنة تزيد عن 1.100.000 نسمة.وقد عرفت نموا حضاريا امتد لعدة قرون ولا يمكن فصل العوامل والآليات، التي تحكمت في مراحله الرئيسة، عن السياقات الداخلية لمدينة فاس وباقي المملكة حيث لا يزال النسيج الحضري لمدينة فاس وانتشارها الترابي يحملان بصمات الاضطرابات التاريخية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والوطنية. يعود تاريخ النواة الأولى لمدينة فاس إلى القرن الثامن (سنة 789) عندما اختار إدريس الأول الضفة اليسرى من وادي فاس، أحد روافد نهر سبو الصغيرة، مكانا لتأسيس عاصمة دولته. بعد ذلك، قام ابنه وخليفته إدريس الثاني بتوسيعها لتشمل الضفة اليمنى، ترسيخا لاختيار والده. كان هذا الموقع اختيارا استراتيجيا لتمتعه بوفرة الموارد المائية، وتوافر مواد البناء، وموقعه الجغرافي المتميز في محور الاتصالات بين شمال المغرب وجنوبه وبين شرقه وغربه. فالموقع متصل بساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل المحيط الأطلسي عبر أنهار مكس وسبو واللبن، وبوسط المغرب عبر ممر تازة، وبتافيلالت من خلال ممر العنصور وطريق بولمان. وبمجيء المرينيين، تم تمديد المدينة بإنشاء فاس الجديد بالجنوب الغربي لفاس القديم أو البالي، حيث بنوا مركزا إداريا وقصرا سلطانيا وفضاءات تجارية ومساكنا محاطة بأسوار وتحصينات... استمرت الحياة داخل أسوار مدينة فاس حتى غاية إقامة نظام الحماية الفرنسية بالمغرب الذي دشن مرحلة جديدة في التاريخ الحضري للمدينة. فانطلاقا من هذه الفترة، ستظهر امتدادات خارج المدينة العتيقة من خلال بناء أحياء جديدة بمنطقة صناعية وقاعدة عسكرية على هضبة ظهر المهراز، ومحطة للسكك الحديدية على الهضبة الجنوبية. وقد أسفرت سياسة الحماية القائمة على الفصل بين السكان الأوروبيين والسكان المحليين، عن إنشاء أحياء حضرية منفصلة: "المدينة الحديثة أو المدينة الاستعمارية" و"المدينة القديمة أو العتيقة". وبداية من منتصف القرن العشرين، ستشهد المدينة مرحلة تطور أخرى بإحداث أحياء جديدة في الشمال. يتعلق الأمر بحي عين قادوس وحي بندباب الدين شكلا ثمرة السياسة الحضرية الجديدة "السكن لأكبر عدد" والتي أدت إلى خلق المدينة المغربية الجديدة. وبعد الاستقلال، فتحت صفحة أخرى في التاريخ الحضري لمدينة فاس تميزت بمد كبير للهجرة وتعمير سريع، فقد تضاعف المحيط الحضري أربع مرات خلال نصف قرن فقط (من 1960 إلى 2010). ارتبط التطور الحضاري لمدينة فاس، تاريخيا، بتطور مدينة مكناس. فهما مدينتان مختلفتان إلى حد التنافس، تفصل بينهما 50 كيلومترا، وتتقاسمان مهام المركز الاقتصادي بوسط المغرب وليس في سايس فقط ومع ذلك، فإنهما متقاربتان من حيث ظروف تأسيسهما، كموقعين متميزين، وثرواتهما الخاصة التي ارتبطت، بعد ذلك بتنمية وظائفهما التجارية والسياسية والفلاحية، ومن حيث موقعهما الجغرافي في مفترق طرق حيوي. استكشاف فاس فاس، المدينة الامبراطورية العريقة، تشع بهالة فريدة بتاريخها الممتد طيلة ثلاثة عشر قرناً. اعبروا أسوار المدينة العتيقة، والتي صنفتها منظمة اليونسكو تراثا عالميا استثنائيا، وتجولوا في شوارع وأزقة فاس البالي... باب بوجلود هو أقرب مدخل لولوج المدينة العتيقة. في شهر ماي، تصدح ساحات وأزقة فاس بنغمات موسيقى العالم. فمهرجان الموسيقى الروحية العالمية يقام في العاصمة الإمبراطورية العريقة. وهو أحد المهرجانات الثقافية للمدينة إضافة إلى مهرجان الجاز في الرياض. لا تغادروا دون تذوق الطبخ الفاسي، واحد من أفضل فنون الطبخ في العالم. مدينة بفنون الأجداد داخل المدينة العتيقة بفاس تجدون المدارس العريقة والرياضات والخانات التي تم تحويلها إلى متاحف ومساجد. وسوق الحنة يزخر بمستحضرات التجميل الطبيعية من صابون أسود وماء ورد وكحل. أما حي النجارين، فيتجمع فيه فنانو الخشب المهرة. يمثل الفخار الفن الأكثر رمزية في المدينة الإمبراطورية. وفيها تجد خوف فاس الأزرق الشهير، وهو خزف مزين ومطلي ببراعة بأيدي الحرفيين الذهبية التي تجعل من القطع الخزفية تذكارات جميلة وأواني عملية.

موقع جماعة فاس، https://fes.ma/?page_id، آخرزيارة 17 غشت 2024.

[43] - نفس الموقع، آخر زيارة 2 شتنبر 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

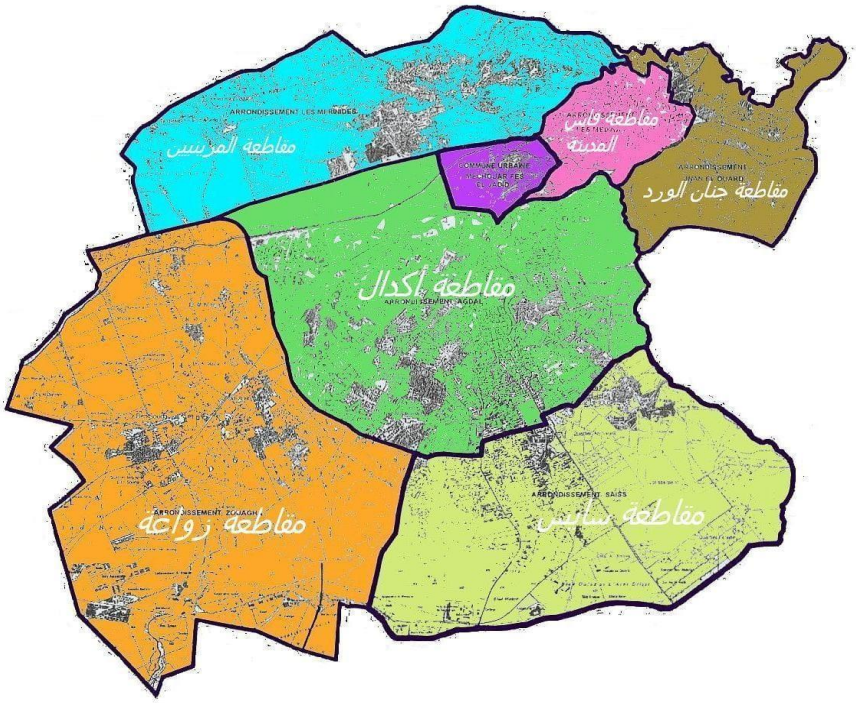

الصور(4) توضح التقطيع الترابي لمقاطعات جماعة فاس.

5- **جماعة مراكش**[44]: تعد مدينة مراكشّ أول المدن الإمبراطورية في تاريخ المغرب، والمدينة الأهمّ بين مدن الجزء الأوسط منه، ويصل تعداد ساكنة مراكش حسب إحصاء 2014 الى 1428167.[45]

كما تتميز بإعمالها لطابع نظام وحدة المدينة حيث تم الاعتماد على نظام المقاطعات مند سنة 2003، ويتشكل مجلس جماعة مراكش من خمس مقاطعات وهي:

سيدي يوسف بن علي – النخيل – المنارة - سي يوسف بن علي - جليز[46]، وستوضح الخريطة الآتية التقطيع الترابي لجميع مقاطعات جماعة مراكش.

[44] - تقع مدينة مراكش (Marrakech) في المغرب، وتعدّ أول المدن الإمبراطورية في تاريخ المغرب، والمدينة الأهمّ بين مدن الجزء الأوسط منه، وقد أُطلق عليها هذا الاسم تبعاً للغة الأمازيغية البربرية (بالإنجليزية: Amazigh Berber)، ويعني أرض الله (بالإنجليزية: Land of God)، وتُسمّى أيضاً بالمدينة الحمراء (بالإنجليزية: red city) نسبة إلى اللون الغالب على مبانيها، وأسوارها المبنية من الطين، كما تتميز بالعديد من أشجار النخيل التي تحيط بها.فقد تأسّست على يد أول الحكّام المرابطين (بالإنجليزية: Almoravid)، وهو يوسف بن تاشفين، وذلك عام 1062م، إذ بدأت في هذه الفترة زراعة النخيل، وبناء العديد من المساجد، ودور تعليم القرآن، إلى جانب الأسوار التي أُنشئت لتحصين المدينة، وحمايتها من الغزوات، وبهذا أصبحت مراكش عاصمة للدولة، ومركزاً ثقافياً، وتجارياً، ودينياً هامّاً فيها.

تعريف مدينة مراكش، موقع الاكتروني https://mawdoo3.com، آخر زيارة 1 شتنبر 2024.

[45] - موقع المندوبية السامية للتخطيط، جهة مراكش آسفي في أرقام 2023،المملكة المغربية المندوبية السامية للتخطيط المديرية الجهوية مراكش آسفي، https://www.hcp.ma/regio ، آخر زيارة 1 شتنبر 2024.

[46] - موقع جماعة مراكش، https://www.ville-marrakech.ma/، آخر زيارة 1 شتنبر 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الصورة (5) توضيح للتقطيع الترابي لمقاطعات جماعة مراكش.

6- **جماعة طنجة**[47] **:** تعد جماعة طنجة المؤسسة التي تدبر شؤون مدينة طنجة، عاصمة جهة طنجة تطوان الحسيمة، وأكبر مدنها من حيث المساحة بـ 124 كيلومترا مربعا، ويصل تعداد عدد السكان داخل المدينة حسب آخر إحصاء للسكان 2014، بأكثر من مليون نسمة (1.152.215 في كامل تراب إقليم طنجة أصيلة، حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط الصادرة في يناير 2021).

ويتكون مجلس جماعة طنجة، الذي تم انتخابه خلال الانتخابات الجماعية لـ8 شتنبر 2021، من 81 مستشارا ومستشارة، حيث تأسست جماعة طنجة سنة 2002 بعد اعتماد نظام وحدة المدينة، وهي واحدة من بين ست مدن مغربية كبرى تعمل بنظام المقاطعات، وتتكون حاليا من 4 مقاطعات هي:

طنجة المدينة - وبني مكادة - والسواني - مغوغة[48]، وستوضح الخريطة الآتية التقطيع الترابي لجميع مقاطعات مدينة طنجة.

[47] - ساهم الموقع الاستراتيجيّ والتاريخي لمدينةِ طنجة، خصوصا إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، في جعلها نقطة اتصال بين العديد من الحضارات، فعاشت فيها العديد من الشعوب عبر التاريخ. استقر في طنجة الوندال، والبونيقيون، والرومان، والفينيقيون، وغيرهم من الشعوب الأُخرى، وتوجد فوق أراضي طنجة العديد من الآثار والمواقع التاريخيّة التي تشهد على مرور مختلف الحضارات، سنة 711م وصلها الفتح الإسلاميّ فأصبحت ممر عبور جيش المسلمين إلى أراضي إسبانيا بقيادة طارق بن زياد. لعبت مدينة طنجة سنة 1471 دورا هاماً جدا في مجال التبادل التّجاري بين البرتغال والعرب؛ ممّا أدّى إلى زيادةِ اهتمام الدول الأوروبيّة بها نظراً لأهميتها ومميّزاتها، فسيطرت عليها إنجلترا أثناء حُكمِ الأمير تشارلز الثاني. مع مرور الوقت، تحولت طنجة إلى مرفأ سُفنٍ نتيجةً لوجود القراصنة فيها، قبل أن تعود إلى أهميتها السابقة وتميّزها بشكلٍ تدريجيّ. في الفترة الزمنيّة بين 1911 و1912 وُقّعَ بروتوكول دوليّ لطنجة، فصارت سنة 1923م منطقةً دوليّة، وبالاعتماد على اتفاقيّة عام 1925 التي جمعت بين مجموعة من الدول الكُبرى وسُلطان المغرب، وفي سنة 1929 اتفقت فرنسا وإسبانيا وإنجلترا على صياغة اتفاقية لإدارةِ مدينة طنجة، ولكن حرصت إسبانيا على أن تُحافظ على مُراقبة طنجة؛ ممّا أدّى إلى تجاوزها للاتفاقية البروتوكولية الدوليّة. سنة 1956، استطاعت إسبانيا أن تلغي البروتوكول الدولي المُشرف على المدينة، وعادت طنجة لاحقاً في السنة ذاتها واحدةً من المُدن المغربيّة. وتُعدّ مدينة طنجة في العصر الحديث من أهمّ المُدن الثقافيّة والتجاريّة والزراعيّة والصناعيّة في المغرب.

موقع جماعة طنجة، https://tanger.ma/jamaa، آخر زيارة 4 شتنبر 2024.

[48] - نفس الموقع، آخر زيارة 4 شتنبر 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الصورة (5) توضح التقطيع الترابي لمقاطعات جماعة طنجة.

تتميز جميع المدن التي خول لها القانون 113.14 تدبير مجالها طبقا بمقتضيات وحدة المدينة بطبيعة خاصة، تتفرق جسب كل جماعة وحجم تعدادها السكاني وتوزيعه، حيت تحتل جماعة الدار البيضاء المرتبة الأولى من حيث عدد المقاطعات والتي تصل إلى 16 مقاطعة، وتأتي بعدها جماعة فاس والتي تتوفر على 6 مقاطعات، فيما مجلس جماعة مراكش وسلا والرباط بنفس ب خمس مقاطعات، فيما يتولى مجلس مدينة طنجة شؤونه بأربع مقاطعات.

ثانيا: المشاكل التي تحيط بنظام وحدة المدينة

ساهم الاعتماد على نظام وحدة المدينة وبعد عشرون سنة من العمل به على تجاوز العديد من المشاكل التي كانت تعصف بتدبير أغلب المدن الكبرى بالمملكة، وتحد من قدرتها على تصريف أعمالها وفق قالب ديمقراطي موزع حسب الاحتياجات الحقيقية التي تتطلبها كل منطقة.

وقد أظهرت العملية التقييمية والتجربة العملية بنظام المقاطعات لحود اللحظة أن هناك عدة نواقص وعيوب لا سعاعدها على التأقلم وأهمها:

1- عدم تمتيع المقاطعات بالشخصية الاعتبارية للترصف، ما يجعلها غير قادرة التصرف وفق ماتتطلها الظرفية الاستعجالية وضرورة الرجوع إلى المجالس الجماعية.
2- عدم تمكينها من القدر على التحصيل المالي وتدبير نفقاتها بشكل يتلاءم مع طبيعتها وخصوصيتها.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3- إنتخاب رئيس المقاطعة يراعي خصوصية الانتخاب الغير مبشار والذي لا يعكس بتاتا في بعض الأحيان الإرادة المباشرة للسكان وحجم تأثيره ذاخل المقاطعة مع حجم الأصوات، حيت يتماشى وفق نظام سياسية الجماعة في إختيار الرئيس حسب الولاءات الحزبية.

هي فقط بعض المشاكل من جملة الارهاصات التي تعاني منها المقاطعات تستدعي ضرورة مراجعتها وتحسين تنزيلها وفقا لما يتلاءم مع الظرفية التي يعيشها المغرب كقاطرة للتنمية في مجاله الإقليمي.

الفقرة الثانية: آفاق تطوير نظام وحدة المدينة لتعزيز ممارسة الديمقراطية المحلية

دعت الممارسة بنظام وحدة المدينة مند عشرين سنة لضرورة الإرتقاء بعمل المقاطعات بعدما ظهرت عدة مشاكل فيها أثناء الممارسة.

من خلال ضرورة تعديل بعض النصوص القانونية التي لاتساعد في النهوض بهذه الوحدات للتنزيل الأهداف المتوخاة منها وضرورة إصلاح العديد من النقط على رأسها:

أولا: تمكين مجلس المقاطعة من الشخصية الاعتبارية:

أتبثت الممارسة العملية بنظام مجالس المقاطعات أنه أصبح من الضروري توسيع الإختصاصات المتعلقة بها مستقبلا في إطار تدبير التنشيط المحلي وفي تدبير مجال القرب، وتنويع مجال تدخل رئيس مجلس المقاطعة ليمارس الاختصاصات المسنودة إليه.

وهو ما يحتم على المشرع تمكين هذه الوحدات من الشخصية الاعتبارية، من باب الإصلاح المستقبلي واستشراف المستقبل.

ما يمكن رئيس المقاطعة اعتباريا لتوقيع شراكات محلية مع جمعيات وكدا توقيع مشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ثانيا: تعديل النظام الأساسي للمنتخب

كما هو معلوم على أن انتخاب رئيس المقاطعة يتم ترشيحه أو تعيينه بناء على توصية لرئيس الجماعة تابع للكتلة الموجودة في الأغلبية، وليس بناء على اختيار ديمقراطي يمثل إرادة ساكنة المقاطعة، ما يفرض ضرورة تعديل هذا النظام الأساسي ووضعه للمراجعة والمساءلة، وإيجاد الحل لهذا التميز بين درجتين في العضوية بمجلس المقاطعة بين المنتخبين، أي منتخب من درجة أولى وهو عضو المجلس الجماعي ومنتخب من درجة ثانية وهو عضو مجلس المقاطعة، في إطار الاختصاصات باستثناء الترشح لبعض المسؤوليات خصوصا رئاسة المقاطعة[49].

ثالثا: تنظيم تسيير المقاطعات

نص القانون التنظيمي 113.14 مع باقي القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على طريقة تسيير وتنظيم مجالس المقاطعات وكيفية انعقاد الدورات.

وقد أبانت الممارسة على ضرورة القيام بتغيير على مستوى القوانين لتنظيم وتسيير المقاطعات وتنظيمها، لما تحمله من إجراءات طويلة لانعقاد دوراتها والتي تكرس القواعد القانونية الجامدة وغير القابلة للتغيير في القانون التنظيمي للجماعات.

[49] - نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة، واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، مرجع سابق، ص 13.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فالمقاطعة ملزمة أن تعد وتقترح على المجلس الجماعي في شتنبر كيفية برمجة المخصصات والاعتمادات التي تعطيها لها الجماعة كمنحة، علما أن الجماعة يجب أن تحدد لها مبلغ نسبة 10% من قبل، أي في دورة ماي وهو أمر صعب أن تتوقع في ماي ما سيقع، وأن أغلب المجالس تقوم بعقد دورات استثنائية في يوليوز، هذه المرونة فيما يخص التسيير وتنظيم الدورات يجب أن تراجع، لا في عددها ولا في الموضوع المرتبط بتراتبيتها بين مجالس المقاطعات ومجلس المدينة[50].

رابعا: حساب نفقات المقاطعات

تشكل نفقات المقاطعات الأداة الرئيسية لتصريف أعمالها ماديا، وتطبعه عدة مشاكل لعل أهمها حتمية الرفع من الاعتماد المخصص للمقاطعات لتدبير سياسة القرب، رغم أنه تم الرفع

بشكل كبير من هذا الاعتماد، وهو مهم لفائدة سياسة القرب وهي نسبة لا تقل عن 10%، رغم أن المشرع حدد نسبة 10% من الميزانية، فإنها لازالت تعرف ضبابية خصوصا وأن ميزانية الجماعة تعرف بعد دورة أكتوبر، وتبرمج ميزانية المقاطعات في شتنبر، مما يطرح إشكالية احتساب هذه النسبة المخصصة في % 10 للمقاطعات من ميزانية لم تحدد بعد.

كيف سنحتسب نسبة 10 % من ميزانية لم تحدد بعد؟ وهل هي من الميزانية المنفذة في السنة الماضية؟ أم من الميزانية كتوقع للسنة المقبلة؟ وفي أغلب الممارسات في الجماعات، تعتبر الميزانية المتوقعة أي من المشروع التوقعي والذي لن يتم اعتماده نهائيا إلا في دورة أكتوبر، ويتم عقد دورة استثنائية لتقدير هذه النسبة، إذا هناك اجتهادات، فتحديد هذه النسبة بمنطوق هذه المادة في نسبة 10% من الميزانية بهذه الصيغة فيه نقاش.

هل يقصد بها الميزانية السابقة المنفذة أم الميزانية بمعناها التوقعي للسنة المقبلة وفي أي مدة يجب أن تدرج؟ ما يوضح فراغ أو عدم وضوح المقتضى القانوني.

مما يضعنا في تعدد السبل والحيل التدبيرية لكل جماعة حسب خصوصيتها لتدبير هذا الإشكال

فلا بد من توحيد هذه الأعمال ووضع معايير التوزيع في ما يخص هذه المخصصات بين المقاطعات[51].

خامسا: تدبير الموارد البشرية

يعرف تدبير الموارد البشرية بالمقاطعات عدة إشكالات على غرار أغلب الوحدات الترابية، والتي أهمها الرفع من منظومة تحفيز الموظفين ليرقى وسياسة الجماعة في تطوير التنمية المحلية، من خلال الرفع من دور ومكانة الموظف في هذه العملية.

وفي ما يهم العلاقة بين مجلس الجماعة ومجلس المقاطعة في ما يتعلق بتدبير المسار المهني للموظفين الموضوعين رهن إشارة مجلس المقاطعة، ينبغي لمنظومة التتبع والحضور والترقية (أي المسار المهني يجب أن تكون من طرف رئيس مجلس المقاطعة، ورئيس مجلس الجماعة يمكن أن يتدخل إذا كان هناك خلال لاسترجاع الأمور التي هي من اختصاصه على مستوى المجلس الجماعي، ولكن ما هو قائم

[50] - نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة، واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، مرجع سابق، ص 13.
[51] - نفس المرجع، ص 14.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

حاليا يضعف المراقبة عن قرب، والتعاون عن قرب، والسلطة المباشرة للمقاطعة على مستوى الموظفين، ولهذا يجب مراجعة المقتضيات التي تحكم علاقة رئيس مجلس المقاطعة بالموظفين الموضوعين رهن إشارة مجلس المقاطعة[52].

فيما يخص مسألة نجاح أو فشل الفاعلين السياسيين في تدبير "نظام وحدة المدينة" فقد كان الخطاب الملكي واضحا بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، "والواقع أن المغرب يحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات."[53]

وهو ما يوضح أهمية المنتخبين المحليين ومسيري المدن الكبرى بسبب لتغليب المصلحة العامة وتغييب المصالح الشخصية والحسابات السياسية لما ينتظرها ساكنة المدن[54].

سادسا: ممتلكات المقاطعات

يعد نظام الممتلكات الموضوع رهن إشارة مجلس المقاطعة بالاتفاق مع المجلس الجماعي،

وهو يشكل ربط بينها وبين تكاليف التسيير، حيث يجب أن يتم ربطها بمستوى التكاليف لأن هناك نمو على مستوى مخصصات المقاطعات. والذي ينبغي أن يواكبه نمو على مستوى نفقات التسيير المرتبطة بالمركبات الموضوعة رهن إشارة المقاطعات.

وبالتالي فمجلس المقاطعة الذي يسير تجهيزات القرب ويباشر تدبيرها ينبغي عليه بالتوازي تحمل التكاليف الناتجة عن هذا التسيير.

خاتمة:

ختامًا، إن تقييم نظام وحدة المدينة يكشف عن مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذا النظام، والذي أُريد له أن يكون خطوة نحو تحسين فعالية التدبير المحلي وضمان تنمية متكاملة، لضمان تحقيق تنسيق أفضل وتجاوز الانقسامات الترابية، فإن التجربة العملية قد أظهرت قصورًا كبيرًا في تحقيق الأهداف المرجوة.

إن ما يعاني منه نظام وحدة المدينة في أغلب المدن من إخفاقات وتحديات يتطلب وقفة تأمل ومراجعة جادة، فالفشل في بعض القطاعات الحيوية مثل النظافة والتهيئة الطرقية، ووجود تباين كبير بين الصلاحيات القانونية والتطبيق الفعلي، يُظهر أن هناك حاجة ماسة لتصحيح مسارات العمل وتعزيز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية.

[52] - نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة، واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، مرجع سابق، ص 15.

[53] - نص الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة،الجمعة 12 أكتوبر 2018، https://www.cg.gov.ma/ar، آخر زيارة 1 شتنبر 2024.

[54] - عبد المجيد الادريسي ،هل نجحت تجربة وحدة المدينة في المغرب؟، https://maghribiapress.com، آخر زيارة 2 شتنبر 2024.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وبالطبع، لا يمكن إغفال أن نجاح أي نظام يعتمد بشكل كبير على حسن تطبيقه وفعالية القائمين عليه. لذا يتوجب على جميع الفاعلين المعنيين، من مجلس المدينة إلى السلطات المحلية، أن يتعاونوا ويتحملوا مسؤولياتهم بجدية لتجاوز العقبات وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

بالتالي على الهيآت المنتخبة بالمدينة أن تكون في مستوى تطور وديناميةالتحول الحضري من أجل اقتراح وتقديم حلول لأصحاب القرار السياسيين.

إن التصحيح والإصلاح ليسا أمرين مستحيلين، بل هما فرصة لإعادة بناء الثقة وتحقيق الفعالية المنشودة. إن إصرار جميع الأطراف على تحسين الأداء وتنفيذ المقررات بفعالية، مع الاهتمام الحقيقي بمشاكل المواطنين ومتطلباتهم، سيؤدي حتمًا إلى تحسين الوضع الحالي والنهوض بالمدينة نحو مستقبل أفضل.

وفي الختام، إن تضافر الجهود وإعادة تقييم السياسات والبرامج المعتمدة، سيشكلان مفتاحًا أساسيًا لتحقيق النجاح بسياسة العمل بالمقاطعات إلى المستوى الذي يليق بدورهم كشريك في تحقيق التنمية، بل هي بداية لفرص جديدة للنمو والإصلاح.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لائحة المراجع

المراجع الورقية:

1. وكيلي، ف. الزهراء .(2013) .*المنازعات القضائية للجماعات الحضرية نظام وحدة المدينة - الجماعة الحضرية لفاس- نموذجا* [رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام]. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس.
2. العماري، ع. (2018، 15 مايو) .*نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة* [ندوة بعنوان "واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات"]. أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف فريق العدالة والتنمية، البرلمان، الرباط.
3. أردة، إ.، الزروالي، ب.، &مفتاح، ع .(2021) .*المجالس الجماعية بالمغرب: من التدبير القبلي إلى التدبير العصري* .المجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 3.(1)
4. *نظام وحدة المدينة والمقاطعات في محك الممارسة، واقع تدبير الجماعات بعد سنتين ونصف من تطبيق القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات*]مرجع سابق.[

المو اقع الإلكترونية:

1. *فلسفة نظام وحدة المدينة* (2003، 2 سبتمبر). نشر في جريدة التجديد. تم الاسترجاع من Maghress.
2. العمري، ي. (2019، 19 فبراير) .*نظام وحدة المدينة.. هل نجح في البيضاء؟* جريدة هيسبريس الإلكترونية. تم الاسترجاع من www.hespress.com.
3. ولد القابلة، إدريس. (2004، 1 أبريل) .*مفهوم وحدة المدينة بالمغرب والمشاركة المحلية* .مجلة إيلاف الإلكترونية. تم الاسترجاع من https://elaph.com.
4. حضراني، أ .*الدار البيضاء: مدينة التناقضات الكبرى وأضعف النماذج في مجال التدبير* .تم الاسترجاع من casaoui.ma.
5. المندوبية السامية للتخطيط .(2023) .*جهة مراكش آسفي في أرقام 2023* .المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية مراكش آسفي. تم الاسترجاع من www.hcp.ma.
6. *موقع عمالة الرباط* .تم الاسترجاع من conseilprefectrabat.ma.
7. *موقع جماعة سل* .تم الاسترجاع من villedesale.ma.
8. *موقع جماعة فاس* .تم الاسترجاع من fes.ma.
9. *موقع جماعة مراكش* .تم الاسترجاع من www.ville-marrakech.ma.
10. *موقع جماعة طنجة* .تم الاسترجاع من tanger.ma/jamaa.
11. *موقع جماعة الدار البيضاء* .تم الاسترجاع من www.casablancacity.ma.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

القوانين:

1. قانون رقم 00-78 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-297، صادر في 25 من رجب 1423 (213 أكتوبر 2002) المتعلق بالميثاق الجماعي. غيرت وتممت بالمادة الأولى من القانون رقم 08-17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-08-153 بتاريخ 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009). عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009).
2. القانون 113.14، الظهير الشريف 1.15.85، الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 الموافق ل 20 رمضان 1436، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015 الموافق ل 6 شوال 1436.
3. ظهير شريف رقم 1-02-202 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 01-03 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 غشت 2002، عدد 5029.
4. القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.173 بتاريخ 21 نونبر 2011 الموافق 24 ذي الحجة 1432، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6987، بتاريخ 17 ماي 2021 الموافق 5 شوال 1442.

.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved